

التعاون الدولي كرافعة لتحقيق أهداف التعليم العالي في الجزائر: تحليل نقدي لمبادرة استدامة التعليم العالي

الاستلام : ١١ / يناير / ٢٠٢٦

التحكيم : ١٥ / فبراير / ٢٠٢٦

القبول : ١٦ / فبراير / ٢٠٢٦

علاء الدين قوقتا ^(١)

خديجة بن عروس ^(٢)

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

^١ مخبر العلوم التطبيقية والتعليمية، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة الأغواط، الجزائر
^٢ قسم البيولوجيا، كلية العلوم، جامعة الأغواط، الجزائر
عنوان المراسلة : a.kaouka@lagh-univ.dz

التعاون الدولي كرافعة لتحقيق أهداف التعليم العالي في الجزائر: تحليل نقدي لمبادرة استدامة التعليم العالي

الملخص:

يؤدي التعاون الدولي دوراً أساسياً لتحقيق أهداف التعليم العالي وتطويره في الجزائر، ويبرز هذا العمل دور الاتفاقيات والشراكات مع المؤسسات التعليمية والبحثية العالمية في تحسين جودة التعليم وتوسيع آفاق البحث العلمي، ويوضح آلياته ومعوقاته، كما يؤكد أن الانفتاح على التجارب الدولية يعزز كفاءة النظام التعليمي و يتيح تبادل المعرفة والتقنيات الحديثة من خلال برامج التبادل الطلابي، وورش العمل الدولية، والمشاريع المشتركة إذ يحصل الطلبة والباحثون الجزائريون على فرص لتطوير مهاراتهم وتوسيع أفكارهم بما يتناسب مع متطلبات السوق الوطنية والعالمية. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل السياسات والوثائق الرسمية، ويؤكد هذا البحث أيضاً أن نجاح التعاون الدولي يتطلب تخطيطاً إستراتيجياً وأطر عمل واضحة بأهداف محددة، مع ضمان احترام الاختلافات الثقافية والمحافظة عليها، كما يشدد على ضرورة دمج مزايا التعليم التقليدي مع الأساليب التربوية الحديثة، مع أهمية الدعم الحكومي لضمان استدامة هذه الجهود، وفي الختام، يُعد الاستثمار في التعاون الدولي رافعة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتعليم العالي في الجزائر، وبناء جيل أكاديمي قادر على مواجهة تحديات العصر وتعزيز مكانة الجزائر التعليمية دولياً.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي ، التعليم العالي ، التنمية المستدامة

International cooperation as a lever for achieving higher education goals in Algeria: A critical analysis of the Higher Education Sustainability

Abstract

International cooperation plays a fundamental role in achieving the goals and development of higher education in Algeria. This paper highlights the role of agreements and partnerships with international educational and research institutions in improving the quality of education and expanding the horizons of scientific research. It explains their mechanisms and obstacles, and emphasizes that openness to international experiences enhances the efficiency of the education system. Through student exchange programs, international workshops, and joint projects, Algerian students and researchers gain opportunities to develop their skills and expand their ideas in line with the requirements of the national and global market. This research also emphasizes that the success of international cooperation requires strategic planning and clear frameworks with specific objectives, while ensuring respect for and preservation of cultural differences. It also emphasizes the need to integrate the advantages of traditional education with modern pedagogical methods, highlighting the importance of government support to ensure the sustainability of these efforts. In conclusion, investing in international cooperation is a lever for achieving the strategic goals of higher education in Algeria, building an academic generation capable of facing contemporary challenges, and enhancing Algeria's international educational standing.

Keywords: International cooperation, higher education, sustainable development.

¹Laboratory of Applied and Educational Sciences, Higher Teacher Training School, University of Laghouat, Algeria

² Department of Biology, Faculty of Sciences, University of Laghouat, Algeria

*Correspondence address: -a.kaouka@lagh-univ.dz

المقدمة

يشكل التعاون الدولي ركيزة أساسية في تطوير التعليم العالي في الجزائر، حيث تؤدي الشراكات الإستراتيجية بين المؤسسات التعليمية المحلية والدولية دوراً محورياً في تحقيق الأهداف الوطنية، ويعكس هذا التعاون توجه الجزائر نحو تعزيز جودة التعليم العالي، وتمكين الباحثين، وتطوير الكفاءات اللازمة لمواجهة التحديات العالمية، ومع تزايد العناصر المتغيرة في سوق العمل والتطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيا وكذا العلوم الإنسانية والاجتماعية، أصبح التحسين المستمر لبرامج التعليم العالي ضرورة ملحة.

يتجلى أثر التعاون الدولي في عدة خطوات ملموسة، أبرزها تبادل المعرفة والخبرات، مما يساهم في تحديث المناهج الدراسية واستحداث برامج أكاديمية تتماشى مع المعايير العالمية، علاوة على ذلك، يتيح هذا التعاون للجامعات الجزائرية الانخراط في شبكات بحثية رائدة، محسناً بذلك إمكانية الوصول إلى التمويل وأدوات البحث والمعلومات الحديثة، وبالنظر إلى التجارب السابقة، يمكن ملاحظة أن المشاريع المشتركة بين الجزائر ودول أخرى قد نجحت نسبياً في تعزيز القدرات التعليمية مما ساهم في تطوير الجامعة، وتحسين نتائج الطلبة وتحصيلهم المعرفي والبحثي (عمور وآخرون، ٢٠١٩) و(عويص وآخرون، ٢٠٢١).

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الجزائر في مسار التعاون الدولي، مثل قيود التمويل ونقص التواصل بين الأوساط التعليمية، تبقى الأهداف الطموحة متمثلة بوضوح في استيعاب المعايير العالمية، ويتطلب هذا الأمر إستراتيجية متكاملة تدعم تفعيل الاتفاقيات الدولية، ومشاركتها في البرامج المشتركة، وتعزيز قدرات الأساتذة والطلبة، لذا، يتضح أن العمل الجماعي بين مختلف الأطراف داخل الجزائر، فضلاً عن الاستفادة من الخبرات الدولية، يمثل الطريق الأفضل لتحقيق رؤى التعليم العالي والمساهمة الكاملة في التنمية المستدامة للبلاد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية التعاون الدولي في التعليم العالي في تعزيز جودة التعليم وتوسيع آفاق البحث العلمي، إذ يؤدي التعاون بين المؤسسات الأكاديمية في مختلف البلدان دوراً حيوياً في تبادل المعرفة والخبرات، مما يعزز من فاعلية البرامج التعليمية من خلال دمج مناهج متطورة وتجارب تعليمية متنوعة، كما يمكن هذا التعاون الجزائر من محاكاة أفضل الممارسات العالمية، إضافة إلى اكتساب التقنيات الحديثة والابتكارات التي تعود بالفائدة على الطلبة والباحثين، مما يعزز من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد ويعود بدوره بالفائدة على الاقتصاد الوطني، مثل مشروع Erasmus+ SALDAE (جامعة سطيف ١، ٢٠٢٥)، ويتيح هذا التعاون كذلك توسيع قاعدة البيانات العلمية المشتركة، وتسخير الإمكانيات البحثية المتقدمة، مما يساهم في رفع جودة الدراسات وتعزيز مصداقية نتائجها، ويمكن من توظيف مخرجات البحث العلمي في الابتكار الصناعي والتقني، كما ييسر نقل التكنولوجيا وتكييفها بما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية، الأمر الذي يحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، إضافة لذلك تعزز الشراكات الأكاديمية العالمية مكانة المؤسسات البحثية الوطنية، وتطور قدرات

الباحثين وتوسّع فرص التمويل والمشاريع المشتركة، بما ينعكس إيجاباً على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة في مجالات التعليم العالي والابتكار، ويسهم التعاون الدولي في فتح قنوات جديدة للتمويل والموارد، إذ تتيح الشراكات العالمية للجامعات الجزائرية الوصول إلى خطوط تمويلية واستثمارات تعزز من مشاريع البحث والتطوير (MESRS-DGRSDT, 2025). ومن هنا، فإن الارتباط بالمؤسسات الأكاديمية الأجنبية يعدّ خطوة إستراتيجية تجسد رغبة الجزائر في تعزيز قدراتها التعليمية البحثية، ويسهم في تنافسيتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتوضح أيضاً أهمية تلك الشراكات في تنظيم مؤتمرات علمية وورش عمل، حيث يلتقي الأكاديميون والباحثون لتبادل النتائج والخبرات، وهو ما يعزز من رؤية شاملة للتعليم العالي تعمل على رفع مستوى التخصصات الأكاديمية، إضافةً إلى ذلك، يساهم التعاون الدولي في بناء الشبكات الأكاديمية (بلميهوب ودفور، ٢٠٢١؛ Brandenburg & Federkeil, 2007)، الأمر الذي يعزز من فرص الطلبة في الدراسة والتدريب في مؤسسات عالمية مرموقة، مما يعطيهم ميزات تنافسية في سوق العمل، وتتجلى الفائدة في زيادة فرص التبادل الطلابي وتمكينهم من اكتساب ثقافات متعددة، وهو ما يثري تجربتهم التعليمية عند تحقيق هذا التعاون، وتمتلك الجزائر القدرة على تطوير إستراتيجيات تعليمية وبحثية تتماشى مع المتطلبات العالمية وتلبي احتياجات سوق العمل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

يمثل التعاون الدولي منبراً مهماً للجزائر لمواجهة التحديات التي تواجه نظامها التعليمي، فعلى الرغم من التطورات الإيجابية فإن الجزائريين يدركون بأن تحقيق الأهداف الطموحة يستوجب التزاماً مستمراً بالتحديث والتكيف مع متطلبات السوق العالمية، وعليه، فإن الجهود ستستمر في التركيز على تطوير شراكات مع مؤسسات رائدة وتحقيق اندماج أكبر مع نظم التعليم العالمية، مما يساهم في تقديم تعليم عالٍ يواكب ما يشهده العالم من مستجدات وتطورات، وتمثل هذه التجارب والأفكار نموذجاً للتعاون الفعال، وهو ما يتطلب عملاً جماعياً وموحداً لتحقيق رؤية شاملة لمستقبل واعد للتعليم العالي في الجزائر.

المشكلة البحثية :

تتمثل المشكلة البحثية في تأثير التعاون الدولي بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الأكاديمية العالمية على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر. فكيف يؤثر التعاون الدولي في مجالات التعليم العالي على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر؟ وما هي العوامل التي تجعل الشراكات الأكاديمية العالمية ضرورية لتحسين مكانة المؤسسات البحثية الوطنية في الجزائر؟ كيف تسهم هذه الشراكات في تطوير قدرات الباحثين الجزائريين؟ ما هي تأثيرات التعاون الدولي على فتح قنوات جديدة للتمويل والمشاريع المشتركة في الجزائر؟ وإلى أي مدى أسهم التعاون الدولي في تحقيق أهداف التعليم العالي في الجزائر؟ وما حدود فعاليته؟ كيف يمكن لتجارب الشراكات الأكاديمية الدولية تعزيز الابتكار في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر؟ هذه الأسئلة تسعى إلى فهم أبعاد تأثير التعاون الأكاديمي الدولي على تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

تتمثل إشكالية الدراسة في:

الإطار النظري للدراسة

يعدّ التعاون الدولي مفهوماً مركزياً في تطوير التعليم العالي، إذ يتجلى هذا التعاون في تفاعل الدول والمؤسسات التعليمية في مجالات متعددة، بما في ذلك تبادل المعرفة، والموارد، والخبرات. إن الإطار النظري لهذا التعاون يتأسس على مجموعة من المفاهيم التي تساهم في فهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم التفاعلات بين الفاعلين الدوليين (دموش، ٢٠٢١)، وتتمحور أهميته حول تعزيز الجودة الأكاديمية والتنوع الثقافي، مما يتيح للجزائر الاستفادة من المعارف والتجارب العالمية لتحسين منظومتها التعليمية وتحريرها من القيود التقليدية (عويص وآخرون، ٢٠٢١) و(أبو الحسن علي وآخرون، ٢٠٢٤).

تتجلى محاور التعاون الدولي في مجالات مختلفة مثل برامج التبادل الطلابي، والشراكات بين الجامعات، والبحث العلمي من خلال مشاركة المهارات والخبرات، وتكتسب المؤسسات التعليمية في الجزائر القدرة على تحسين مناهجها الدراسية وتوجيهها نحو الاستجابة لاحتياجات سوق العمل المحلي والدولي، وتساهم هذه الآليات في تعزيز البحث الابتكاري والريادة الأكاديمية (شحات، ٢٠٢٢)، مما يمنح الطلبة فرصاً أكبر لتحقيق النجاح في سياقات عالمية، وعليه، فإن الفهم العميق للإطار النظري للتعاون الدولي يعكس عمق العمليات التي تؤدي إلى تحسين التعليم العالي في الجزائر.

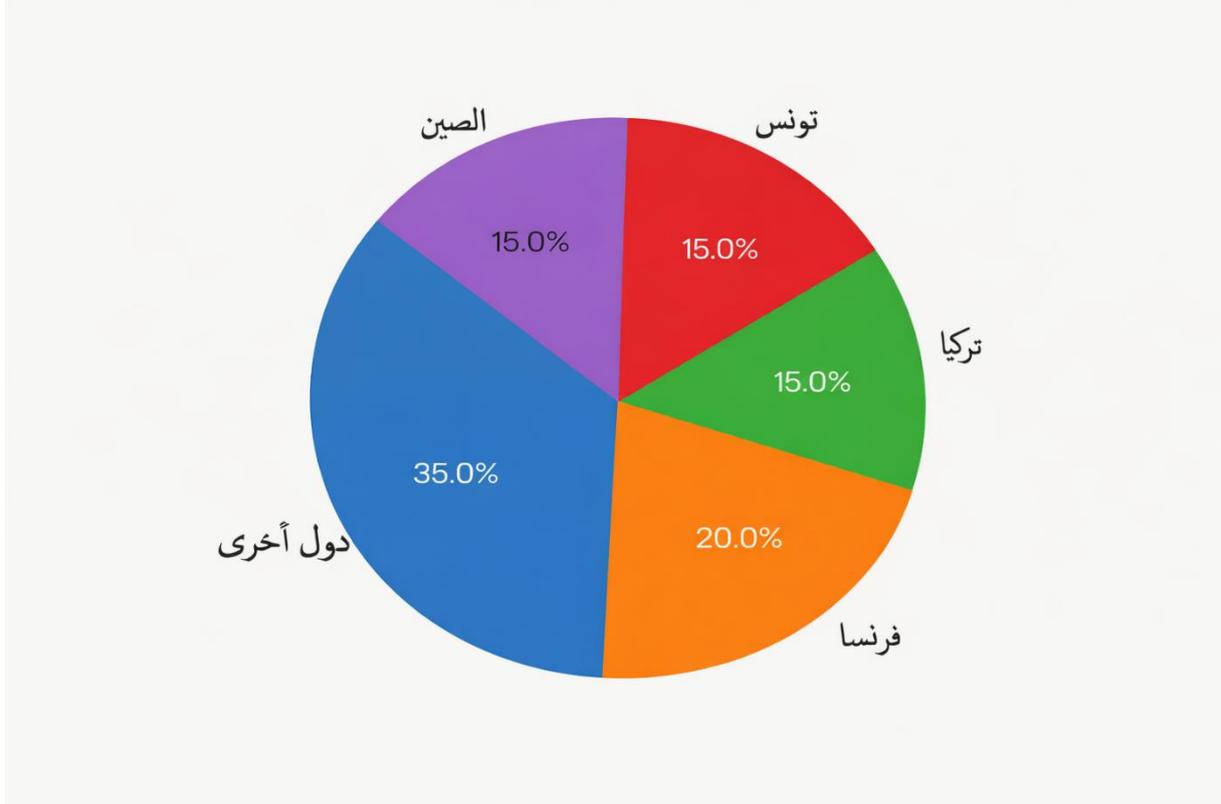
يرتكز التعاون الدولي على مبادئ الشفافية والتنمية المستدامة، حيث تسعى الدول إلى التحسين المستمر للقدرات التعليمية والبحثية، وادماج القضايا الثقافية والاجتماعية في هذا التعاون يفتح مجالات جديدة لخلق مشاريع تعليمية مشتركة تتجاوز الحدود الوطنية، مما يعزز من قدرة الجزائر على مواجهة التحديات العالمية، لذا، فإن التفاعل الفعال بين المؤسسات التعليمية والجامعات الأجنبية يمثل رافعة مهمة لتحقيق أهداف التعليم العالي، مما يمهد الطريق لمستقبل واعد يعكس تطلعات المجتمع الجزائري نحو التعليم الفعال والمتميز.

المبحث الأول: تجربة الجزائر في التعاون الدولي:

قامت الجزائر بمبادرات للتعاون الدولي في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي، إذ تسعى إلى تعزيز القدرات الأكاديمية والتفاعل الفاعل مع المؤسسات التعليمية العالمية والأوروبية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، ٢٠٢٥). ولتحقيق هذا الهدف، استندت الجزائر على مجموعة من الشراكات الاستراتيجية مع عدة دول ومنظمات دولية، من بينها الاتحاد الأوروبي في إطار برامج Erasmus+، وخاصة ألمانيا من خلال الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي (DAAD)، إضافة إلى التعاون مع مؤسسات جامعية إفريقية وأوروبية في مجالات بناء القدرات والتنقل الأكاديمي والبحث المشترك (Project, ICMED Pan-African University & German Academic؛ Erasmus+ National Office Algeria, 2024؛ 2020 Exchange Service, 2023)، وذلك من أجل الاستفادة وتبادل التجارب العالمية وابتكارات العلوم والتكنولوجيا، وهذه المبادرات تشمل تبادل الأساتذة والطلبة وتطوير الكفاءات الأكاديمية ومشاركة الأبحاث وكذا تنظيم الفعاليات العلمية، كما شملت تنظيم برامج ولقاءات علمية مشتركة لبناء القدرات في مجال التنمية المستدامة، كل ذلك ضمن إطار برامج تعليمية مشتركة تدعم

الأهداف الوطنية في مجال التعليم العالي، والملاحظ في الشراكات الحديثة التخلي عن الشريك الفرنسي نسبياً واستبداله بنظيره من الدول الأوروبية الأخرى، مما يفسر تغيراً في أولويات التعاون الدولي في إطار مقارنة تقوم على تنوع الشركاء وتوسيع آفاق التعاون الأكاديمي، فقد عرف تحولاً نسبياً في أنماط الشراكة الدولية وضبط أولويات التعاون الدولي بما يتلاءم مع المتغيرات الأكاديمية والاستراتيجية الراهنة، كما شهدت الجزائر نجاحاً نسبياً في استقطاب استثمارات أجنبية في قطاع التعليم من خلال برامج تعاون مع دول شريكة، فعلى سبيل المثال، تم التوقيع على اتفاقيات مع عدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية تسهم في تطوير المناهج الدراسية وضمان مستوى عالٍ من الجودة، كما تركز الجهود الجزائرية على عقد مؤتمرات دولية وورش عمل مختصة مما يساهم في تبادل الخبرات وتعزيز الروابط الأكاديمية، وتعد مبادرة الجزائر لتأسيس مؤسسات تعليمية تركز على العلوم والتكنولوجيا نموذجاً يشير إلى إستراتيجية وطنية تهدف إلى تأسيس اقتصاد قائم على المعرفة، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة للتعاون الدولي كعامل محوري في تحقيق هذه الأهداف، لكن تبقى هذه المبادرات محدودة ودون التطلعات المرجوة، وهي بحاجة لتطوير وإعادة دراسة.

يُظهر الشكل ١ نسب التعاون الدولي الجزائري في مجال البحث العلمي والتعليم العالي بحسب الدول، حيث إن فرنسا لا تزال الشريك الدولي الأبرز للجزائر في مجالي البحث العلمي والتعليم العالي، بسبب القرب الجغرافي، والخلفية التاريخية، وهو ما يعكس عمق العلاقات التاريخية وكثافة الاتفاقيات الثنائية وبرامج التوأمة والتبادل الأكاديمي بين الجامعات الجزائرية والفرنسية، ولكن الملاحظ أن هذا في تراجع في السنوات الأخيرة، وتم إيجاد بدائل أخرى أفضل أكثر تنوعاً، وتأتي تونس وتركيا في المرتبة الثانية بنسبة معتبرة، نتيجة لتنامي التعاون في السنوات الأخيرة من خلال مشاريع بحثية واتفاقيات أكاديمية جديدة، وكما تبرز الصين كشريك في مشاريع الابتكار والبحث العلمي، وتونس كشريك إستراتيجي في مشاريع التوأمة وتبادل الخبرات الأكاديمية، وتشمل الشراكات أيضاً دولاً إفريقية وأوروبية وعربية وآسيوية متنوعة، هذا التوزيع يعكس توجه الجزائر نحو تنوع شراكاتها الدولية للاستفادة من التجارب المختلفة وتحقيق أهداف التنمية والابتكار في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.



شكل ١: نسب التعاون الدولي الجزائري في مجال البحث العلمي والتعليم العالي بحسب الدول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، Pan-African و DAAD و Erasmus+ وتقارير التعاون الدولي وبرامج الشراكة الأوروبية والإفريقية، بما في ذلك

(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، ٢٠٢٥؛ Erasmus+ National Office Algeria, 2024؛ Pan-African

University & German Academic Exchange Service, 2023).

أكبر نسبة من الاستفادة من برامج التعاون الدولي من نصيب الطلبة، يليهم الأساتذة وطلبة الدكتوراه، ثم الإداريون، ومهندسو المخابر وأخيراً مسؤولو المكتبة. هذا التوزيع يعكس غالباً حجم كل فئة داخل المؤسسة الجامعية وأهمية إشراك جميع الأطراف في الدراسات الميدانية لضمان تمثيل شامل لجميع الفئات الفاعلة في التعليم العالي (شكل ٢).



شكل ٢: توزيع منوي لاستفادة فئات الجامعة من برامج التعاون الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، Pan-African و DAAD و Erasmus+ وتقارير التعاون الدولي وبرامج الشراكة الأوروبية والإفريقية، بما في ذلك

Erasmus+ National Office Algeria, 2024؛ Pan-African (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، ٢٠٢٥؛

(University & German Academic Exchange Service, 2023).

تشير البيانات إلى أن التعاون مع قطر يحتل الصدارة، خاصة بعد توقيع ١٠ اتفاقيات توأمة حديثة مع جامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا (موقع وزارة التعليم العالي، ٢٠٢٥)، ما يعكس توجه الجزائر لتكثيف العمل الأكاديمي وتفعيل مشاريع البحث المشترك مع دول الخليج، ونأتي مصر في المرتبة الثانية، إذ تبرز العلاقات التاريخية والأكاديمية بين البلدين من خلال اتفاقيات شراكة وتوأمة في عدة تخصصات، أما تونس والسعودية ودول الخليج فتمثلان معاً ٢٠% من الاتفاقيات، ما يدل على أهمية التعاون الإقليمي في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، في حين تشكل الأردن ودول عربية أخرى نسبة معتبرة من الاتفاقيات، بحسب الجدول ١، مع تزايد المبادرات الثنائية وبرامج التبادل الأكاديمي، هذا التوزيع يعكس سياسة الانفتاح والتكامل العربي التي تنتهجها الجامعات الجزائرية، ويؤكد أهمية الشراكة مع المحيط العربي في تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ونقل الخبرات، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للقطاع.

جدول ١: مقارنة الشراكات الجزائرية مع الدول العربية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

| الدولة العربية | عدد الاتفاقيات | نوع الاتفاقيات | مجالات التعاون | المصدر |
|----------------|-------------------|-----------------------------|----------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------|
| قطر | 10 | توأمة جامعية | التعليم التكنولوجي، البحث العلمي، تبادل الأساتذة والطلبة | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية (2023) |
| | 12 | إطار | تبادل علمي | بعض الجامعات الجزائرية |
| تونس | 37 | إطار-اتفاقيات تعاون أكاديمي | البحث العلمي، التكوين المشترك، التنقل الأكاديمي | عمور وآخرون (2019) بعض الجامعات الجزائرية |
| مصر | غير محدد رسمياً | إطار-تعاون بحثي وأكاديمي | البحث العلمي، الجودة، التكوين الأكاديمي | عويص وآخرون (2021) بعض الجامعات الجزائرية |
| الأردن | 9 | مذكرات تفاهم | تبادل علمي، مؤتمرات، شراكات أكاديمية | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية (2025) |
| دول عربية أخرى | شراكات متفرقة 22+ | مذكرات تفاهم | تبادل علمي، مؤتمرات، شراكات أكاديمية | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية (2025) |

المطلب الأول: مبادرة استدامة التعليم العالي:

تعد مبادرة استدامة التعليم العالي في الجزائر واحدة من الركائز الأساسية التي تعزز من قدرة مؤسسات التعليم العالي على التكيف مع التحديات العالمية والمحلية المستمرة، وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير نماذج تعليمية تعكس التطورات التكنولوجية والاجتماعية، إضافة إلى تعزيز التفاعل بين الجامعات ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال تعزيز البحث والابتكار واستدامة البرامج الأكاديمية، كما تسعى الجزائر إلى إعداد خريجين ذوي كفاءات تؤهلهم للمنافسة في سوق العمل الدولية وضمان تحقيق التنمية المستدامة (بلميهوب إسما، دفرور عبد النعيم، ٢٠٢١).

تتضمن مبادرة استدامة التعليم العالي عدة محاور رئيسية من الممارسات الجيدة التي يتم التركيز عليها لتحسين جودة التعليم من خلال تحديث المناهج الدراسية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز التعليم المهني والتقني (محمود عبد الله محمود ولاء، ٢٠٢٤)، كما تهدف المبادرة إلى الدعم الكثيف لبرامج البحث العلمي، مما يعزز من قدرة المؤسسات الأكاديمية على تقديم حلول مبتكرة للتحديات التي تواجهها البلاد، مثل التغير المناخي والتنمية الاقتصادية، ويعد تعاون الجامعات مع القطاع الخاص من القضايا الحيوية، إذ يمكن أن يساهم هذا التعاون في صياغة برامج مشتركة تتضمن التدريب العملي والخبرة الميدانية وما لذلك من أثر إيجابي على جعل التعليم أكثر فعالية وملاءمة.

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تعزيز منظومة البحث العلمي من خلال تخصيص تمويلات إستراتيجية وتطوير بنى تحتية بحثية متقدمة، ويتجلى ذلك في إطلاق ٦٨ مشروعاً بحثياً وطنياً في ٢٠٢٥ ودعم مبادرات التحالفات العربية للبحث والابتكار (ARICA)، ومع ذلك، تظل هذه الجهود بحاجة إلى تكامل أعمق بين الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، مثل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT)، لتحقيق كفاءات تكنولوجية ومهنية مستدامة، وتشكل هذه المقاربة رؤية شمولية تربط التعليم العالي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مما يدعم بناء مجتمع معرفي قادر على مواجهة التحديات العالمية، وذلك في اعتماد الوكالة الوطنية لتمكين نتائج البحث، ورغم التقدم في ربط البحث بسوق العمل والتنمية المستدامة، يتطلب النجاح تعزيز الشراكات الدولية وتفعيل نتائج البحث، وهو ما أكدته الإستراتيجيات الوطنية الأخيرة، هذا النهج يعزز القدرة على التكيف مع التحولات، مع التركيز على الابتكار والتكامل بين القطاعات.

المطلب الثاني: تحليل نقدي لمبادرة استدامة التعليم العالي:

تتجه مبادرة استدامة التعليم العالي في الجزائر نحو تحقيق أهداف إستراتيجية ترمي إلى بلورة بيئة تعليمية مستدامة، قادرة على تعزيز جودة التعليم العالي ورفع كفاءته في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وتظهر النتائج الأولية إنجازات ملموسة، كزيادة برامج الاعتماد الدولي وفرص التبادل الطلابي، مما يعكس توجهاً نحو الانفتاح الأكاديمي، ومع ذلك، تعترضها تحديات بنيوية تشمل محدودية الموارد المالية والبشرية المؤهلة، إلى جانب المعوقات الثقافية والاجتماعية المقاومة للتغيير، ويستلزم تعزيز فعالية المبادرة تبني مقاربة إصلاحية تدرجية، تركز على تحسين الحوكمة، وترسيخ ثقافة الجودة، لضمان استجابة مستدامة لأولويات التنمية الوطنية.

تمثل التحديات التي تواجه تنفيذ مبادرة استدامة التعليم العالي فرصاً كبيرة للتحسين والتطوير، من بين هذه التحديات نقص الاستثمار في التعليم العالي الذي قد يؤثر على تحسين البنية التحتية وتحديث المناهج الدراسية، لذا، سيكون من الضروري تقييم أداء المبادرة بشكل دوري من خلال معايير كمية تشمل نسبة البرامج المعتمدة دولياً، ومعدلات توظيف الخريجين، وحجم التمويل البحثي، إلى جانب معايير نوعية تركز على جودة البرامج التعليمية، وثقافة الاستدامة البيئية والاجتماعية داخل الجامعات، والحوكمة الإدارية المتوافقة مع المعايير العالمية، هذا سيمكن صانعي السياسات من اتخاذ قرارات مستنيرة تؤدي إلى تطوير التعليم العالي في الجزائر، كما أن استثمار الوقت والجهد في تحليل نتائج المبادرة يمكن أن يرسم ملامح مستقبل زاهر للتعليم العالي، ويضمن تبني نموذج مستدام ومتجاوب مع التغيرات السريعة في العالم المعاصر، ومن خلال تلك العملية التقييمية، يمكن تحديد الجوانب القابلة للتحسين، ويؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف مستدامة تنعكس إيجابياً على المجتمع بأسره.

المبحث الثاني: نتائج التعاون الدولي على التعليم العالي في الجزائر:

تعد الأهداف والنتائج التي تسعى إليها مبادرة التعاون الدولي في التعليم العالي محورا أساسيا لتحقيق استدامة تنموية في هذا القطاع الحيوي، منها تعزيز جودة التعليم العالي، وهو ما يتطلب توسيع نطاق التعاون مع الجامعات العالمية الرائدة، عبر تبادل المعرفة وتطوير المنهجيات التعليمية المبتكرة، هذا التعاون يعزز من تشكيل شبكات أكاديمية تضم باحثين وأعضاء هيئة تدريس من دول مختلفة، مما يساهم بدوره في رفع مستوى البحث الأكاديمي وتطوير البرامج التعليمية التي تتماشى مع المعايير الدولية (Leal Filho, et al., 2016) و (Brandenburg, U., & Federkeil, G., 2007).

من النتائج المتوقعة لهذه الجهود هو تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية في التصنيفات العالمية، مما سينعكس إيجاباً على جذب الطلبة الدوليين، وكذا زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير، إذ تعد أيضاً من المخرجات التي يمكن التعويل عليها، وبفضل الشراكات الإستراتيجية، يمكن للجامعات الجزائرية الحصول على دعم مالي وتقني، مما يسهل إنشاء مختبرات حديثة وتطوير مشاريع بحثية مشتركة، وهذا بدوره يعزز من قدرة الطلبة على الحصول على تعليم متطور ويتماشى مع احتياجات السوق المحلية والعالمية، وتسهم هذه المبادرات في تعزيز قدرة النظام التعليمي على مواجهة التحديات المستقبلية، سواء من خلال التكيف السريع مع تقنيات التعليم الحديثة أو من خلال تنمية المهارات العملية للطلاب، إذ يعد إرساء شراكات إستراتيجية مع مؤسسات دولية هدفاً لتحقيق هذه النتيجة، مما يساهم في إعداد خريجين قادرين على التنافس في بيئة عمل ديناميكية ومتغيرة باستمرار، ومن ثمر، فإن الأهداف والنتائج المستهدفة من مبادرة التعاون الدولي تمثل رؤية شاملة تهدف إلى استدامة التعليم العالي في الجزائر، مع التركيز على تحسين الجودة وتعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي (M. Maatallah et al., 2024).

المطلب الأول: التحديات والفرص:

تتجسد التحديات التي تواجه التعاون الدولي في قطاع التعليم العالي بالجزائر في مجموعة معقدة من العوامل الديناميكية والمتداخلة، التي من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من هذا التعاون، إذ تواجه الجزائر بعض الصعوبات في البنية التحتية التعليمية ونقص الموارد مقارنة مع نظيراتها الأوروبية والأمريكية، مما يوجب تكثيف الجهود من قبل الجهات الحكومية والوزارة الوصية، وعليه يتطلب تحديث المناهج الدراسية لتتوافق مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى نقص الكوادر المؤهلة في بعض التخصصات العلمية والتقنية، ومع زيادة الطلب على التعليم العالي من قبل الشباب الجزائري، يتضح أن نظام العمل بمفاضلته بين الجودة والكم، قد يواجه صعوبات في تقديم تعليم متطور يلبي احتياجات سوق العمل الوطني والعالمي. (سمايلي محمود، بن عمارة سعيدة، ٢٠٢٢). ورغم ذلك تبقى الفرص واعدة، حيث يمكن للتعاون الدولي أن يفتح آفاقاً جديدة تساهم في تجاوز هذه التحديات. فعلى سبيل المثال، يمكن للجامعات الجزائرية أن تستفيد من شراكات مع نظيراتها في الدول المتقدمة من خلال برامج التبادل الأكاديمي والتدريب المهني، إذ يتيح ذلك للطلاب والأساتذة اكتساب مهارات جديدة وتجارب تعليمية غنية، مما يساهم في تعزيز جودة التعليم العالي، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمشروعات التعاون الدولي أن تساهم في جلب الدعم المالي والتقني، إضافة إلى تبادل المعرفة والخبرات التي قد تفيد في تطوير المناهج وتحديث البنية التحتية الجامعية.

وتفتتح الاتجاهات الحديثة مثل التعليم الإلكتروني والبرامج الرقمية آفاقاً جديدة للتواصل والتعاون، ليجعلها أدوات فعالة لمواجهة التحديات الحالية، وبمجرد استخدام هذه الأدوات بشكل فعال، يمكن أن يساهم التعاون الدولي في خلق بيئة تعليمية مرنة تواكب التطورات السريعة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا، وفي المجمل، يُمثلُ التعاون الدولي، مع التفاهم والالتزام من جميع الأطراف المعنية، بوابة نحو تحسين قطاع التعليم العالي في الجزائر، وهو ما يستدعي إستراتيجية شاملة تتناول جميع الأبعاد الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

المطلب الثاني: دور المؤسسات التعليمية في التعاون الدولي:

تعد المؤسسات التعليمية في الجزائر محورياً حيوياً لتعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي، إذ تساهم بشكل مؤثر في إقامة شراكات إستراتيجية مع نظرائها في الدول المختلفة، ويقوم دور هذه المؤسسات على تبادل المعرفة والخبرات وتطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع المعايير العالمية عبر إنشاء برامج بحثية مشتركة وتبادل الطلبة والأكاديميين، تتمكن المؤسسات التعليمية من تعزيز جودة التعليم وزيادة تنافسيتها على المستوى الدولي.

عبر الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث الأجنبية، تسعى المؤسسات التعليمية الجزائرية إلى استقطاب تمويلات وأبحاث مشتركة، مما يساهم في تحسين البنية التحتية وكفاءة أعضاء هيئة التدريس. كما تؤدي العلاقات الثقافية التي تبنى من خلال تبادل الطلبة دوراً حاسماً في تعزيز تبادل الأفكار والممارسات التعليمية المتقدمة.

كما تشمل إستراتيجية التعاون الدولي للمؤسسات التعليمية الجزائرية التوجه نحو الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية، مما يوفر فرصاً لتمويل المشاريع التعليمية وتطوير البرامج التدريبية، وعن طريق هذه المبادرات، تعمل المؤسسات التعليمية على خلق بيئة تعليمية تعزز من الابتكار وتواكب التغيرات السريعة في العالم.

المطلب الثالث: الفائدة من الشراكات الدولية:

تعد الشراكات الدولية أداة فعالة في تعزيز جودة وفعالية التعليم العالي في الجزائر، إذ تساهم في تبادل المعرفة والخبرات ورفع جودة البرامج الأكاديمية، ونموذج التعاون بين الجامعات الجزائرية ومؤسسات التعليم العالي في دول مثل فرنسا وكندا وتركيا يعكس هذه الديناميكية، فقد أظهرت هذه الشراكات قدرة المؤسسات الجزائرية على الاستفادة من المناهج الدراسية المتقدمة والتقنيات الحديثة في التدريس والبحث العلمي، فالتعاون مع الجامعات الفرنسية، مثلاً، قد تمثل في تبادل أعضاء هيئة التدريس والشهادات المشتركة، وهذه الشراكات تساهم في مواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر من خلال استقطاب دعم خارجي، وتجارب عدة، مثل مشروع "التعليم من أجل التوظيف الذي أطلقته منظمة (Education For Employment – EFE)، وهي منظمة غير ربحية رائدة تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمعالجة مشكلة بطالة الشباب من خلال ربط التعليم بسوق العمل

وتقديم برامج تدريبية متخصصة تؤهل الشباب للاندماج في سوق العمل، وقد تعاونت معها الحكومة الجزائرية.

المصادر: موقع وزارة التعليم العالي والأبحاث العلمية (MESRS). (2024). الاتفاقيات الدولية: <https://www.mesrs.dz/index.php/textes-juridiques-ar/conventions-ar/> ومن سياق لجامعة المسيلة مع جامعة أنجي بفرنسا ، <https://www.efe.org> ، EFE (Education For Employment): Education For - Erasmus+].

(تعمل EFE في الجزائر لربط التعليم بسوق العمل، مع أنشطة في شمال إفريقيا، مع تأكيدها على التعاون الحكومي عبر EFE-ALG)، هذا المشروع أتاح للجامعات الجزائرية فرصة تطوير برامج دراسية تتماشى مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية، مما ساهم في رفع نسبة توظيف الخريجين، بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستفادة من الشبكات الأكاديمية العالمية تعزز روح التعاون بين الدول، مثال على ذلك هو مشاركة الجزائر في برامج إيراسموس بلس (المصدر السابق)، الذي يتيح للطلاب والأساتذة التنقل إلى بلدان أوروبية بهدف التعليم والبحث عبر هذه الشراكات، وتتاح الفرصة للطلاب والخريجين اكتساب مهارات جديدة وتحسين قابليتهم للتوظيف، مما يهيئهم لمواجهة التحديات العالمية، ومن ثمر، فإن الشراكات الدولية لا تقتصر على تبادل المعرفة فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل تحسين مستوى التعليم وتوسيع آفاق الطلبة، مما يجعلها رافعة إستراتيجية لتحقيق أهداف التعليم العالي في الجزائر.

تتيح العلاقات الدولية للجامعات الجزائرية تنظيم ورش عمل ومؤتمرات عالمية، مما يعزز من قدرة الأساتذة على التواصل مع العلماء والباحثين من دول أخرى، وبشكل هذا البيئية التعليمية المتنوعة منصة مثالية لتبادل الأفكار والإبداع، مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة البحث العلمي.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر:

يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة معقدة من التحديات التي تؤثر على فعاليته وقدرته على تحقيق أهدافه الإستراتيجية، ومن أبرز هذه التحديات هو التباين في جودة البرامج الأكاديمية وهيكلتها، حيث تختلف المؤسسات التعليمية في مستوياتها وكفاءتها، مما يؤدي إلى فوارق ملحوظة في مخرجات التعليم. تعاني بعض الجامعات من نقص في الموارد المالية والبنية التحتية مقارنة بنظيراتها الأوروبية، مما يحد من قدرتها على توفير بيئة تعليمية متكاملة ومشجعة على البحث العلمي، إضافة لذلك، تعاني الجزائر من فجوة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل، إذ غالباً ما تنتج الجامعات خريجين غير مستعدين لما يتطلبه عالم الشغل (بومزراق والمسوس، 2019). هذا يمكن أن يعزى إلى نقص التعاون الفعال بين المؤسسات التعليمية والقطاعات المشغلة، مما يعوق القدرة على تطوير مناهج دراسية تتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المحلية. إن تعزيز الشراكات بين الجامعات والشركات يمكن أن يساهم في سد هذه الفجوة، ولكن هذه المبادرات لا تزال محدودة نسبياً.

من جانب آخر، تؤدي السياسة والحوكمة دوراً حاسماً في تحديات التعليم العالي. فالإصلاحات المطلوبة تتطلب رؤية واضحة وإستراتيجيات متكاملة، تتضمن توجيه التمويل وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وهو

ما يُعدّ تحدياً كبيراً في سياق التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الدولي، التي قد تفاقم هذه المشكلات، مما يحدّ من قدرة الجامعات على التكيف والنمو وفقاً لمتطلبات العصر.

المطلب الأول: تعزيز التعاون الدولي:

تعدّ إستراتيجيات تعزيز التعاون الدولي عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف التعليم العالي في الجزائر، حيث تتجلى أهميتها في الارتقاء بجودة التعليم والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب هذا التعاون بناء شراكات متينة مع مؤسسات التعليم العالي على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما يمكن الجزائر من تبادل الخبرات وعقد البرامج التدريبية المشتركة وبرامج التبادل الطلابي والأساتذة من خلال هذه الجهود، يمكن للجامعات الجزائرية الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى، مما يساعد في تطوير المناهج التعليمية وتعزيز المهارات البحثية لدى الطلبة والأساتذة، ومن إحدى الإستراتيجيات الفعالة الانخراط في الشبكات العالمية والمؤتمرات الدولية، إذ تتيح التعرف على الاتجاهات الحديثة في مجال التعليم العالي والمشاركة في البرامج الممولة من قبل هيئات دولية، فبدلاً من العمل في عزلة، تستطيع الجامعات الجزائرية الاستفادة من المنح والمساعدات المقدمة من المنظمات الدولية، مثل اليونسكو والاتحاد الأوروبي، لدعم مشاريع التعليم والبحث، مما يساهم في تطوير البرامج الأكاديمية الجديدة وتوسيع قاعدة المعرفة، وفي سياق تنمية التعليم العالي، يعد التواصل الفعال مع الجاليات العلمية الجزائرية في الخارج من إستراتيجيات التعاون الدولي الناجحة، ويمكن من خلال هذه الشبكات استقطاب الكفاءات الجزائرية المغتربة وتمكينهم من أداء دور فعال عبر التعاون في مشاريع بحثية وتطوير برامج للمؤسسات التعليمية الجزائرية على الساحة العالمية ويساهم في تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتعاون الدولي:

يشكل التعاون الدولي في مجالات التعليم العالي أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على الاقتصاد والمجتمع في الجزائر، فمن الناحية الاقتصادية، يساهم التعاون مع المؤسسات التعليمية الدولية في تعزيز جودة التعليم وزيادة القدرة التنافسية للخريجين، كما تعزز الشراكات مع الجامعات العالمية استخدام مناهج تعليمية متطورة، مما يساهم في تخريج مهنيين ذوي كفاءة عالية، الأمر الذي يعود بالنفع على السوق المحلية، كما أن البرامج الأكاديمية المشتركة ومنح الدراسة تعزز أيضاً من فرص تطوير المهارات القيادية والابتكار لدى الطلبة، مما يساهم في تحسين الإنتاجية في الأسواق المحلية ويؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن التعاون الدولي يساهم في تحقيق التغيير الإيجابي من خلال تعزيز التفاهم الثقافي وتقوية الروابط بين المجتمعات المختلفة، فعند افتتاح فروع لمؤسسات تعليمية دولية في الجزائر، يتاح للطلبة فرص جديدة لتجربة ثقافات متنوعة وتوسيع آفاقهم، وهو ما يعزز من التفاهم والتعايش السلمي بين الثقافات وتقبل الآخر، واستقدام الأساتذة والباحثين الدوليين يتيح للطلاب التعرف على أساليب علمية وطريقة تفكير مغايرة، مما يزيد من فرص التطور الشخصي والمهني (الدهان، ٢٠١٨: عمران ٢٠٢٣).

وعند النظر إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتعاون الدولي، يجب الإشارة إلى دور الحكومة الجزائرية في وضع إستراتيجيات لتشجيع الاستثمار في التعليم العالي وتطوير شركات مثمرة مع المؤسسات العالمية مثل:

• إطلاق المنصة الرقمية للطلبة الدوليين

أطلقت وزارة التعليم العالي الجزائرية منصة رقمية خاصة بالطلبة الدوليين الراغبين في الدراسة بالجزائر (study in Algeria) ، وذلك تطبيقاً للمرسوم الرئاسي المتعلق بقبول الطلبة الأجانب، وتهدف هذه المبادرة إلى جعل الجزائر وجهة أكاديمية جاذبة تعكس رؤية الدولة في الاستثمار في التعليم كوسيلة لبناء شركات دولية مثمرة، وقد ساهمت هذه الإستراتيجية في زيادة حركية الطلبة الدوليين وتعزيز التبادل الثقافي والمعرفي، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال استقطاب الكفاءات وتنشيط قطاع التعليم العالي.

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: Study in Algeria: (2025). (MESRS). المنصة الرقمية للطلبة الدوليين. <https://studyinalgeria.dz>. الموقع الرسمي للمنصة، يوضح الإجراءات، والجامعات، والمنح، ويربطها بالمرسوم الرئاسي ٢٥-٨٣ بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٥، مع التركيز على جعل الجزائر وجهة أكاديمية جاذبة وتعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي.

• اتفاقيات التعاون الثنائي مع الدول المجاورة :

وقعت الجزائر مؤخراً اتفاقيات شراكة مع تونس، وروسيا، وسلوفينيا إضافة للصين الشعبية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، والطاقة، والنقل البحري، والتجارة والصناعة، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تحقيق شراكة وتكامل بين البلدين عبر التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وتأمين نتائج البحث وإيجاد حلول مبتكرة تعود بالنفع على الشعبين، وفق قاعدة رابح-رابح، وتشمل الاتفاقيات الإشراف المشترك على الأطروحات والمشاريع البحثية، وإطلاق شهادات مزدوجة، وتكثيف التوأمة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي، هذه السياسات تعزز من جودة التعليم والبحث العلمي، وتدعم العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، ما يسهم في التنمية المستدامة.

• ربط البحث العلمي بالاقتصاد الوطني :

وضعت الحكومة الجزائرية برامج إستراتيجية للفترة الخماسية ٢٠٢٤-٢٠٢٩ تهدف إلى جعل الجامعة رافداً للاقتصاد المبتكر، من خلال دعم البحث العلمي المرتبط باحتياجات الاقتصاد الوطني، وتوجيه التخصصات الجامعية نحو المجالات ذات الأولوية مثل الأمن الغذائي والأمن الطاقوي وصحة المواطن، وأنشأت ٢١ مركزاً للبحث يرتبط كل منها بمؤسسة اقتصادية، ما يسهم في تحويل الأفكار البحثية إلى منتجات قابلة للتسويق، ويعزز من مساهمة الجامعات في حل المشكلات الإستراتيجية، فضلاً عن دعم ريادة الأعمال الجامعية وإنشاء المؤسسات الناشئة.

المصدر: مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT).

https://www.dgrsdz.dz/ar/entite_recherche.(٢٠٢٥)

• تحفيز النشر العلمي والشراكات الدولية

اعتمدت الحكومة الجزائرية سياسات تحفيزية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس لنشر أبحاثهم في قواعد بيانات عالمية مرموقة مثل Scopus و Web of Science، وتقديم حوافز مالية وأكاديمية للأبحاث ذات التأثير العالي على غرار جائزة رئيس الجمهورية للباحث المبتكر، وشجعت على إبرام شراكات واتفاقيات توأمة مع جامعات عالمية لتعزيز برامج التبادل الأكاديمي والأبحاث المشتركة، ما يرفع من الاعتراف الدولي بالمؤسسات الجامعية الجزائرية ويزيد من تنافسيتها على الصعيد الدولي.

إن هذه الجهود لا تعزز من النمو الاقتصادي فقط ولكنها ترفع أيضاً من مستوى الوعي الاجتماعي وتطور المجتمع بشكل عام، وعلى ذلك، ينظر إلى التعاون الدولي كرافعة ضرورية للتحديث المستدام في التعليم العالي، الذي بدوره يساهم في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

في سياق الأزمات، يُعدّ التعاون الدولي أداة حيوية لتعزيز نظام التعليم العالي في الجزائر، إذ تتضارب الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية على نحو متزايد، وتؤدي إلى تأثيرات عميقة على البنية التحتية التعليمية تجعل تلك الظروف الطارئة من الضروري أن تعتمد الدول على الشراكات الدولية للحصول على المعرفة، والخبرات، والموارد المالية، والابتكارات التكنولوجية اللازمة لاستمرارية التعليم وتحسين جودته. إن الفجوات التعليمية الناتجة عن الأزمات تتطلب استجابة سريعة وفعالة، ومن ثم، يعكس التعاون الدولي ضرورة إيجاد إطار مؤسسي يوفر الدعم الموجه والمخصص لمؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى ذلك، يمكن أن تعد الشراكات الإلكترونية وسيلتاً فعالة لتوفير تعليم مستدام حتى في خضم الأزمات، إذ تسمح للطلاب بالوصول إلى المحتوى الأكاديمي والموارد التعليمية دون قيود مكانية، وتسعى هذه المبادرات إلى تعزيز مرونة النظام التعليمي، مما يُمكن الجزائر من التصدي للتحديات وتوفير تعليم عالي الجودة بالتوازي مع الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة، فضلاً عن ذلك، يبقى من الجوهرية تعزيز التعاون في السياسات العامة التي تشجع التعاون بين الدول في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتبرز الأزمات الحاجة إلى إستراتيجيات جديدة ومبتكرة، وهذا يتطلب من الجزائر تعزيز شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية، ويساهم العمل المشترك مع المؤسسات الدولية في تطوير برامج تعليمية تركز على الاستجابة للأزمات، مثل تلك الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الأوبئة، وهكذا، يصبح التعاون الدولي عنصراً أساسياً لا في التصدي لتبعات الأزمات بل وفي تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإستراتيجية للتعليم العالي في الجزائر، وتسعى الجزائر إلى تكثيف التعاقد مع المنظمات العلمية العالمية، مثل اليونسكو والاتحاد الأوروبي لاستقطاب دعم مالي وتقني وأنظمة معلومات متطورة، تساهم في تحقيق أهدافها البحثية، ويبرز هنا دور المؤسسات الحكومية، إذ تتبنى سياسات لتعزيز قدرة التعليم العالي على التوجه نحو التعاون الدولي، بصورة تتماشى مع احتياجات السوق والابتكار.

إن هذا التعاون لا يعزز من جودة البحث العلمي فحسب، بل يمثل أيضاً طريقاً للارتقاء بمكانة الجزائر في الساحة الأكاديمية العالمية، مما يسهم في تحقيق رؤية البلاد نحو تطوير تعليم عالٍ أكثر تنافسية وابتكاراً.

المطلب الثالث: التجارب الدولية الناجحة في التعليم العالي:

تتعدد التجارب الدولية الناجحة في مجال التعليم العالي، إذ تمثل نماذج ملهمة في كيفية تحسين جودة التعليم، وتعزيز البحث العلمي، وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم، على سبيل المثال، تبرز خبرات الدول الإسكندنافية، وخاصة السويد والدنمارك، من خلال توفير بيئات تعليمية متكاملة تدعم الابتكار وتتكامل فيها معايير التعليم البحثي مع متطلبات سوق العمل، وتتميز هذه الأنظمة التعليمية بتطبيق مبدأ التعلم النشط، إذ يُشجع الطلبة على المشاركة الفعالة في عملية التعليم، مما يعزز من قدراتهم النقدية والابتكارية، ومن جهة أخرى، يمكن استقاء الدروس من التجربة الأمريكية التي تعتمد على تنوع مؤسسات التعليم العالي، من الكليات الصغيرة إلى الجامعات الكبرى، وتركز هذه المؤسسات على تخصيص برامج متخصصة، مما يتيح للطلاب اختيار التخصصات التي تتناسب مع اهتماماتهم وطموحاتهم المهنية. يسهم هذا التنوع في خلق أجواء من التنافس ورفع مستويات الجودة التعليمية (إبراهيم عبد السلام أحمد عبد المطلب، محمد بن إبراهيم السكيّتي، ٢٠٢١)، إذ تلتزم الجامعات بتقديم الأبحاث ذات القيمة العالية مما يعزز من واقع الابتكار العلمي، وفي السياق ذاته، أثبتت تجارب دول مثل كندا وأستراليا نجاحها من خلال برامجها التعليمية والتعاون الدولي، إذ تشجع على استقطاب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، مما يغني الخبرات التعليمية ويّتيح فرص البحث المشترك، وتؤدي هذه البرامج دوراً محورياً في تيسير الوصول للمعرفة العالمية وتبادل أفضل الممارسات وهو ما يساهم في تعزيز التعليم العالي في الجزائر عبر إقامة شراكات إستراتيجية مع هذه الدول، وتعكس هذه التجارب الدولية كيفية استجابة أنظمة التعليم العالي للتحديات العالمية، وتقديم حلولاً فعالة تساهم في تأسيس بيئات تعليمية مبتكرة تستجيب لاحتياجات السوق وتعزز من التنمية المستدامة (البشر، ٢٠٢٤).

المبحث الرابع: تقييم فعالية التعاون الدولي:

تقييم فعالية التعاون الدولي في مجال التعليم العالي يتطلب نموذجاً متكاملاً يغطي جوانب متعددة تعكس الأهداف المشتركة والنتائج المحققة، ويبدأ النموذج بتحديد الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الشراكات الدولية لتحقيقها، مثل تحسين جودة التعليم، وتعزيز البحوث العلمية، وتبادل المعرفة، وتمثل هذه الأهداف معايير أساسية يُستند إليها عند قياس نتائج التعاون الدولي، إذ يجب أن تتلاءم مع السياسات الوطنية التعليمية والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للجزائر (مشطر وآخرون، ٢٠٢٤). ويتناول النموذج مجموعة من مؤشرات الأداء التي يمكن استخدامها لتقييم فعالية التعاون، وتتضمن هذه المؤشرات قياس عدد الاتفاقيات الموقعة، ونسبة الطلبة والأساتذة المشاركين في برامج التبادل، والمشاريع المشتركة التي تنفذ، ويعد تحليل هذه المعطيات ضرورياً لفهم مدى تأثير هذه الشراكات على تطوير المناهج الدراسية، والتميز الأكاديمي، والابتكار، كذلك يُمكن الاستفادة من أدوات تحليل البيانات مثل استطلاعات الرأي، والتقارير الدورية، والشهادات الميدانية لتقييم التجربة الجماعية

الفعالية للمعنيين، بما في ذلك الطلبة والهيئة التعليمية، ومن الضروري أن يُدرج في النموذج أيضاً عنصر التفاعل والتغذية الراجعة، حيث يُمكن الأطراف المعنية من تقديم تقييمات دورية لتعزيز فعالية التعاون، ويشمل ذلك تطوير استراتيجيات توجيهية للتحسين المستمر، وضمان مرونة البرامج لتلبية التغيرات السريعة في السياق العالمي، وعليه، يمكن القول إن نموذج تقييم فعالية التعاون الدولي يعدّ بحق رافعة حيوية لتحقيق أهداف التعليم العالي في الجزائر إذ يتجاوز مجرد قياس النجاحات إلى إنشاء بيئة تعليمية مستدامة تساعد على تحقيق التميز الأكاديمي وتتفاعل بفاعلية مع الأطراف الدولية.

المطلب الأول: التوجهات المستقبلية للتعاون الدولي في التعليم العالي:

يتجه مستقبل التعاون الدولي في التعليم العالي نحو آفاق جديدة تتمحور حول تكامل الجهود المحلية والدولية لمواجهة التحديات المعاصرة وتعزيز جودة التعليم، ومن الزوايا الملحة التي يتوجب تناولها، نجد أهمية الشراكات الإستراتيجية بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الأكاديمية العالمية، هذه الشراكات لم تعد مقتصرة على تبادل الطلبة والأساتذة، بل تطورت لتشمل برامج بحثية مشتركة، ومشاريع تنموية تهدف إلى تعزيز الابتكار وتحقيق الاستدامة، ويتم التركيز بشكل خاص على تطبيق مفاهيم التعليم المدمج الذي يجمع بين التعليم التقليدي والتقنيات الرقمية الحديثة، مما يتيح للطلاب الانخراط في تجارب تعليمية متكاملة وعالمية، إضافة لذلك، تأتي قضية التمويل كأحد المحاور الرئيسية التي تتطلب اهتماماً خاصاً. فالتمويل الدولي، سواء من خلال المنح أو الشراكات التمويلية، يشكل عاملاً حاسماً في تعميم النتائج الإيجابية للتعاون، ويبرز هذا الواقع من خلال برامج التمويل المخصصة لأبحاث التعليم العالي والابتكار، التي تستفيد منها الجزائر كجزء من مبادرات أكبر تستهدف رفاهية التعليم، الأمر الذي يعكس مدى التوجه العالمي نحو إنشاء بيئات تعليمية مفتوحة وقابلة للتكيف مع احتياجات السوق المتغير.

ومع ذلك، يطرح التوجه المستقبلي للتعاون الدولي تحديات جوهرية تتعلق بإدارة التنوع الثقافي وضمان الجودة الأكاديمية، ويتطلب ذلك من الجامعات الجزائرية اعتماد إستراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز قدراتها التنافسية في الساحة الدولية، ويتضمن ذلك مراعاة المعايير الدولية في التعليم والبحث العلمي، وكذلك تطوير برامج تعليمية مرنة تلبي احتياجات الطلبة وتسليحهم بالمهارات الضرورية لخوض غمار سوق العمل العالمية، هذا التوجه سيعكس إستراتيجية وطنية طموحة تهدف إلى جعل الجزائر نقطة جذب أكاديمية على المستوى الإقليمي والدولي، مما يساهم في الارتقاء بمكانتها في مجال التعليم العالي.

المطلب الثاني: تحسين التعاون الدولي:

تحسين التعاون الدولي في مجال التعليم العالي في الجزائر يتطلب مجموعة من التوصيات الإستراتيجية التي تساهم في خلق بيئة تعليمية أكثر تفاعلية وفعالية.

أولاً: ينبغي تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية العالمية المرموقة، بما يتيح تبادل الخبرات والموارد التعليمية، ويمنح إنشاء برامج تبادل أكاديمي الطلاب والأساتذة فرصة الاستفادة من أفضل

الممارسات الحسابية وتوسيع آفاق معرفتهم الثقافية والتقنية، كما يجب أن تركز هذه الشراكات على مجالات محددة تتوافق مع الأولويات الوطنية، مثل العلوم التطبيقية والبحوث العملية، مما يساهم في تلبية احتياجات سوق العمل المحلي.

ثانياً: يتوجب على الجامعات الجزائرية والوزارة الوصية تعزيز إستراتيجيات التمويل المبتكرة لتيسير الابتكار والبحث، ويتضمن ذلك تخصيص ميزانيات خاصة للفائزين بمشاريع تعاون دولية والعمل على إنشاء صندوق لدعم المشاريع المشتركة التي تجمع بين الجامعات الجزائرية والأجنبية، هذا الصندوق يمكن أن يساعد في توفير الموارد اللازمة لابتكار برامج أكاديمية جديدة وتعزيز البحث في مجالات علمية محددة تخدم السوق المحلية والقطاع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

كما يجب أن تعطى الأولوية لتعزيز المهارات اللغوية بين الأكاديميين والطلبة، مثل اللغة الإنجليزية، إذ تعد مفاتيح ربط أساسيات التعاون الدولي، وتوفر أدوات فعالة للتواصل وتبادل المعرفة، وهو مسعى بدأت الوزارة الوصية بتنفيذه فعلياً، وينصح بإدراج برامج لغوية صديقة للبيئة التعليمية لمساعدة الطلبة وكذا الباحثين الشباب على الاستعداد بشكل أفضل للأبحاث والتعاونيات، وتجدر الإشارة، أن تحسين التعاون الدولي يرتبط بتعزيز العلاقة بين التعليم والمعرفة والابتكار، مما يضمن تكوين خريجين مهنيين جيداً للدخول في سوق العمل الوطنية والعالمية.

المطلب الثالث: دور الحكومة في دعم التعاون الدولي:

تعد الحكومة الجزائرية محورياً في دعم وتعزيز التعاون الدولي، ويظهر هذا الدور من خلال إستراتيجيات متعددة تهدف إلى تحقيق تكامل فعال بين المؤسسات الوطنية والجهات الأجنبية، وتركز هذه الإستراتيجيات على بناء شراكات تتجاوز المجالات الأكاديمية، لتشمل مجالات التنمية المستدامة، والبحوث العلمية، والتبادل الثقافي، مما يساهم في تحسين جودة التعليم العالي، وتعمل الحكومة على تيسير وتفعيل برامج التعاون الدولي عبر مجموعة من المبادرات القابلة للتنفيذ، مثل توقيع اتفاقيات شراكة مع دول متقدمة وجامعات مرموقة، ويساهم ذلك في تعزيز فرص الطلبة الجزائريين في الدراسة بالخارج وزيارات الأساتذة، وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة، بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة بدعم مشاركة الجزائر في المنظمات الدولية المختلفة، مثل اليونسكو، التي تساهم بدورها في توسيع نطاق التعاون الأكاديمي والثقافي، وتعد الميزانية الخاصة بالتعليم العالي جزءاً أساسياً من هذا الدعم، حيث يتم تخصيص موارد مالية لدعم برامج التعاون الدولي، بما في ذلك المنح الدراسية والمشاريع المشتركة، وبذلك، يساعد الدور الحكومي في خلق بيئة مواتية للتفاعل مع المؤسسات الأكاديمية العالمية، مما يساعد الجزائر على الصمود في مواجهة التحديات العالمية، هذا التعاون لا يقتصر فقط على البعد الأكاديمي، بل يتجاوز ذلك ليشمل بناء قدرات مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز البحث والابتكار، مما يعد خطوة إستراتيجية نحو تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في البلاد.

من جهة أخرى، تحتاج مشاريع الشراكة بين الجامعات إلى إطار عمل يتناسب مع المعايير الدولية التي تتطلبها وكالة الاعتماد الأكاديمي، ويؤدي ذلك إلى تحسين الإشراف على جودة التعليم عبر تطوير

أدوات تقييم فعالة، تعزز من مخرجات التعليم وتقوي من قدرات الطلبة وكفاءاتهم، كما أن تقنيات التعليم الحديث التي يتم تبنيها نتيجة للتعاون الدولي، مثل التعليم عن بُعد تمنح الطلبة فرصة الوصول إلى موارد أكاديمية غنية، ومحاضرات مسجلة، ومحتوى رقمي متطور، مما يوسع آفاق التعلم ويزيد من قدرة الطلبة على التفاعل مع المواد الدراسية.

ويُسهم المجتمع المدني في بناء شراكات تعود بالنفع على الفاعلين المحليين والدوليين، ويشمل المجتمع المدني مجموعة متنوعة من المبادرات المجتمعية، والجمعيات الثقافية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز العدل الاجتماعي من خلال برامج تعليمية تتجاوز الحدود الوطنية، إذ يتمثل أحد الأدوار الأساسية للمجتمع المدني في بناء قنوات التواصل بين الجامعات ومراكز البحث الجزائرية ونظيراتها في الدول الأخرى، مما يساهم في تبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز التحصيل الأكاديمي. ويعد المجتمع المدني منصة مثالية لتبادل الأفكار وابتكار حلول جديدة للتحديات المستقبلية، وهذا لا يعزز من القدرات الفنية للأفراد فقط، ولكن يساهم أيضاً في تحفيز الحوار الثقافي وتعزيز التسامح والاحترام المتبادل بين شعوب مختلفة وتقبل الآخر والتعايش السلمي، مما يخلق بيئة تعليمية أكثر شمولية وتنوعاً، علاوة على ذلك، فإن المجتمع المدني يمكنه أداء دور مهم في دعم السياسات المحلية للحكومة الجزائرية من خلال تقديم استشارات ومقترحات تتماشى مع المعايير الدولية، ويمكن أن يساعد ذلك في تطوير إطار قانوني وتشريعي يساعد على تعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي، وبهذا يتضح أن دور المجتمع المدني يتجاوز العمل التقليدي، فمع تعزيز الشبكات والتعاون الدولي، يصبح المجتمع المدني شريكاً استراتيجياً في جهود الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم، مما يوفر فرصاً أوسع للنجاح في السياقات العالمية المتغيرة.

تعد آليات تنفيذ مبادرة استدامة التعليم العالي في الجزائر من الجوانب الحيوية لضمان تحقيق أهداف التعليم العالي والارتقاء بمستواه، مع التركيز على تعزيز الشراكات الدولية والتعاون مع المؤسسات التعليمية العالمية، ويتطلب تنفيذ هذه المبادرة إستراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل تطوير المناهج الدراسية، وتدريب الكوادر الأكاديمية والإدارية، وتهيئة بيئة تعليمية مستدامة، وتبرز الحاجة إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة والتعلم الإلكتروني لتعزيز الوصول إلى التعليم العالي، مما يعكس الانفتاح على الابتكارات التعليمية بما يتوافق مع المعايير العالمية.

من أبرز الآليات المقترحة في إطار هذه المبادرة، تحديد أطر عمل شاملة تتضمن التعاون مع الجامعات الرائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويتعين إنشاء مراكز تميز أكاديمية تدعم البحث والتطوير، كما يمكن للاتفاقيات المشتركة مع مؤسسات التعليم العالي العالمية أن تخلق فرصاً لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات، مما يساهم في رفع كفاءة البرامج التعليمية بالإضافة إلى ذلك، يُعد تشجيع التعليم التقني والمهني من الركائز الأساسية في تعزيز استدامة التعليم العالي، إذ يمكنه تلبية احتياجات سوق العمل المحلي والدولي من خلال إثراء المهارات والمعرفة التطبيقية.

تحتاج آليات التنفيذ إلى تخطيط دقيق يُعزز المراقبة والتقييم المستمر، إذ يمكن استخدام مؤشرات الأداء كأدوات لقياس فعالية البرامج والمبادرات، ويتوجب على الحكومة الجزائرية، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وضع سياسات تدعم الابتكار وتسهل الوصول إلى التعليم العالي، ومن الأمثلة

على ذلك، إنشاء حاضنات للمشاريع الناشئة داخل الجامعات، وإطلاق منصات رقمية متخصصة، وتأسيس مراكز دعم تكنولوجي وبيوت للذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى مسابقات الابتكار الجامعي وبرامج مرافقة لتحويل الأفكار الطلابية إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتسويق، وهو ما ترمو إليه الوزارة الوصية بالفعل وقامت بإنشائه، لكنه يحتاج لدعم أكبر واستراتيجية أوضح وأنجع، مع المتابعة والمرافقة وكذا المحاسبة، وتكمن أهمية هذه الآليات في قدرتها على دمج كل هذه العناصر في إطار متوازن يسهم في تحسين جودة التعليم ويتمشى مع متطلبات التنمية المستدامة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو حتى العالمي.

يُعد تطبيق مؤشرات الأداء ونماذج التقييم المعتمدة دولياً من الأساليب الأساسية لتقدير مدى تحقيق الأهداف المحددة، ومن خلال ذلك يمكن للمعنيين التعرف على النقاط القوية والضعيفة، وكذا تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو تغييرات إستراتيجية علاوة على ذلك، يتم الاعتماد على تقييم حقيقي للتأثيرات الناتجة عن التعاون الدولي، ومن ثم، فإن تقييم النتائج والتأثيرات لا يسهم في قياس النجاحات فقط، بل يُعد أداة التوجيه التي تمكن صانعي القرار من اتخاذ خطوات سليمة نحو تحقيق تنمية مستدامة في التعليم العالي، ويُعد بناء قاعدة بيانات موثوقة عن النتائج العملية لهذه الشراكات أمراً بالغ الأهمية لتحديد التجارب المثلى ولنموذج التعليم العالي الذي يتمشى مع المتطلبات العصرية، ومن خلال هذا التقييم الدقيق، يمكن للأطراف المعنية تعزيز مستوى التعاون وتعميقه لصالح العملية التعليمية، مما يؤدي إلى نتائج ملموسة تُخدم المصلحة العامة وتحقق الأهداف الإستراتيجية للتعليم العالي في الجزائر.

من خلال تحليل التجارب السابقة للدول التي واجهت تحديات مماثلة، يمكن استخلاص دروس مستفادة تسهم في تعزيز الفعالية والنجاح في هذا المجال الحيوي، إحدى هذه التجارب تكمن في التعاون بين الدول الأوروبية من خلال مشروع إيراسموس الذي سمح للطلاب بالتنقل والدراسة في مؤسسات تعليمية متعددة، مما ساهم في تعزيز التنوع الثقافي وتحسين جودة التعليم في الجزائر، من خلال اعتمادها لأساليب مماثلة، يمكنها الاستفادة من هذه التجارب في تطوير برامج تبادل أكاديمية تعزز من كفاءة المنظومة التعليمية، علاوة على ذلك، ينبغي النظر إلى التجربة الأمريكية التي أولت اهتماماً بالغاً بالشراكات بين الجامعات والمصانع، مما ساعد على ربط التعليم العالي بالاحتياجات الفعلية للسوق، هذا التوجه يمكن أن يكون له انعكاس إيجابي في الجزائر، حيث إن تعزيز الشراكات بين الجامعات ومؤسسات الصناعة يفتح أفقاً واسعاً لتحسين المخرجات التعليمية وتجهيز الطلبة بالمهارات المطلوبة لتلبية احتياجات الاقتصاد. إن إدماج هذه الدروس في الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي من شأنه أن يلبي طلبات سوق العمل من جهة، ويساهم في تطوير مهارات الطلبة من جهة أخرى، مما يعزز من قدرتهم التنافسية على المستوى الدولي، وفي إطار تعزيز التعاون الدولي، تشير تجارب بعض الدول مثل جنوب إفريقيا، إلى أهمية إقامة شراكات مع مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة كبريطانيا وأمريكا، وأن التوجه نحو بناء شبكة من العلاقات يمكن أن يؤدي إلى تبادل المعرفة والخبرات، فالاهتمام بالتجارب السابقة بهذه الصور يعزز من فرص الجزائر في استغلال الموارد والتقنيات الحديثة في إطار

التعليم العالي، مما يساهم في تكامل نظام التعليم العالي مع المبادرات العالمية ويحسن من سمعة البلاد كمركز للتعليم العالي إقليمياً في المنطقة المغاربية والإفريقية والعربية.

المبحث الخامس: التعاون الدولي أداة للتنمية المستدامة:

يُمثل التعاون الدولي دعامة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تسعى العديد من الدول، بما فيها الجزائر، إلى تعزيز شراكاتها مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية لتحقيق الأهداف المشتركة، إذ يوفر هذا التعاون جسراً لتبادل المعرفة والتقنيات المتقدمة، مما يساهم في تحسين نوعية التعليم العالي وكفاءته. فمن خلال التعاون مع مؤسسات أكاديمية عالمية، يمكن للجامعات الجزائرية الاستفادة من المناهج المتطورة، والتدريب العملي، وتبادل الخبرات التعليمية، وهو ما يؤدي إلى رفع المستوى الأكاديمي وتوسيع آفاق البحث العلمي. إن تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاون الدولي لا يقتصر على المجال الأكاديمي فقط، بل يمتد ليشمل مجالات متعددة تعزز البنية التحتية وتطور المهارات، ومن خلال الاتفاقيات الدولية والمشاريع الثنائية، يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في تطوير الاقتصاد والجامعات والمراكز البحثية، مما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والبحث، كما أن هذه الشراكات تعزز من قدرة التخطيط الاستراتيجي في الجزائر، إذ تستفيد من خبرات الدول المتقدمة في مجالات مثل الإدارة التعليمية، والتقييم الأكاديمي، والابتكار التكنولوجي، إضافة إلى ذلك، يعد التعاون الدولي أداة فعالة للاستجابة للتحديات العالمية، مثل التغير المناخي والأزمات الصحية، عبر برامج مثل "الإطار الاستراتيجي للتعاون الدولي" الذي يهدف إلى تنسيق الجهود بين الدول لتأسيس إستراتيجيات تعليمية تواكب المستجدات.

إن تبادل الموارد والخبرات بين الدول يساهم في بناء مجتمع تعليمي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية، ويعزز من استدامة التنمية في الجزائر، وتطبيق هذه المبادئ يمكن أن يتطلب التزاماً من جميع الأطراف المعنية، ولكن النتائج المحتملة تبشر بأفاق مشرقة في سياق التعليم العالي والتنمية المستدامة.

بالإضافة لذلك، لا يُعد التعاون الدولي مجرد وسيلة لتحسين جودة التعليم، بل يمثل أيضاً تحدياً يتطلب إستراتيجيات ملموسة وإدارة فعالة لضمان أن تكون الجهود متسقة مع أولويات التنمية الوطنية، ويحتاج النظام التعليمي في الجزائر إلى إستراتيجيات تعاون تتجاوز مجرد التبادل الأكاديمي، مما يتطلب إعداد قنوات تعاونية تأخذ في اعتبارها السياقات الثقافية والاقتصادية والفكرية للدولة، ولذلك، فإن التعاون الدولي في التعليم العالي يعد رافعة إستراتيجية رئيسية لتحسين التعليم والتنمية في الجزائر، مشكلاً بذلك جزءاً أساسياً من السياق العالمي المتغير.

خاتمة

يُعد التعاون الدولي ركيزة جوهرية يساهم بشكل ملحوظ في تحقيق أهداف التعليم العالي في الجزائر، إذ تؤدي الاتفاقيات والشراكات مع مؤسسات تعليمية وبحثية عالمية دوراً رئيسياً في تعزيز جودة التعليم وتوسيع آفاق البحث العلمي، كما أن الانفتاح على تجارب دولية متنوعة يُعزز من كفاءة النظام التعليمي ويساهم في تبادل المعرفة والتقنيات الحديثة من خلال مبادرات مثل برامج التبادل الطلابي، وورش العمل

الدولية، والمشاريع المشتركة، وبتاح للطلاب والباحثين الجزائريين فرص تكوين علاقات أكاديمية تساهم في توسيع نطاق تفكيرهم وامتلاكهم لمهارات متطورة تتماشى مع متطلبات السوق العالمية، ومع ذلك، تشير التجربة والدراسات إلى أن نجاح هذا التعاون يتطلب التخطيط الإستراتيجي والنظر في التحديات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ هذه الشراكات فمن الضروري وجود إطار عمل مدروس يحدد الأهداف المشتركة بين الأطراف المعنية، ويضمن وجود آليات فعالة للتعامل مع الفوارق الثقافية والتعليمية، وينبغي أن يتم التركيز على دمج مزايا التعليم التقليدي مع الأساليب التربوية الحديثة التي أثبتت فعاليتها في سياقات مختلفة، علاوة على ذلك، يتطلب الأمر دعماً مستمراً من الحكومة الجزائرية لتنظيم هذه الجهود وضمان استدامتها، إذ إن هذه الروابط الدولية لا تنعكس على النواحي الأكاديمية فقط، بل تعزز أيضاً من القدرة التنافسية للدولة على الصعيد العالمي.

إن الاستثمار في التعاون الدولي يشكل رافعة أساسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتعليم العالي في الجزائر مما يساهم في بناء جيل من الأكاديميين والممارسين القادرين على مواكبة التحديات المعاصرة والمساهمة الفعالة في تطور المجتمع، ومن خلال تكامل هذه الجهود، يمكن للجزائر توسيع دورها في الساحة التعليمية الدولية وتعزيز مكانتها كوجهة تعليمية ملتزمة بالجودة والتطوير المؤسسي، إذ يتطلب إنشاء نظام تعليم عال فعال جهوداً جماعية من جميع المعنيين، لضمان توفير التعليم الذي يعكس تطورات المجتمع ويعزز التنمية المستدامة في البلاد.

التوصيات

بناءً على ما سبق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية التعاون الدولي في قطاع التعليم العالي بالجزائر.

أولاً: من الضروري العمل على تطوير إطار قانوني وتنظيمي مرن يسهل إبرام وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، ومواكبة النظام التعليمي العالمي وتطوره مع مراعاة خصوصية النظام التعليمي الوطني، كما يُوصى بتوسيع وضمان فعالية برامج التبادل الأكاديمي والبحثي ومتابعة مخرجاته، سواء على مستوى الطلبة أو الأساتذة، مع التركيز على التخصصات ذات الأولوية الوطنية.

ثانياً: ينبغي دعم مشاريع البحث العلمي المشترك مع مؤسسات دولية مرموقة، لما لذلك من دور في نقل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير حلول مبتكرة تلبى احتياجات المجتمع الجزائري، ولا يقل عن ذلك أهمية الاستثمار في تطوير الكفاءات اللغوية والثقافية للطلبة والباحثين، بما يضمن اندماجهم الفعال في البيئات الأكاديمية العالمية، كما يُستحسن تعزيز البنية التحتية الرقمية للجامعات، بما يتيح المشاركة في البرامج الافتراضية والمؤتمرات الدولية.

أخيراً: يُوصى بإجراء تقييمات دورية لمدى فعالية الشراكات الدولية، مع الاستفادة من نتائجها في تحسين الأداء المستقبلي، إلى جانب تشجيع مشاركة القطاع الخاص في دعم وتمويل المبادرات الدولية، بما يعزز من ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل العالمي، كما يجب انتهاز سياسة للابتكار المستدام، وإتاحة الفرص أكثر للمواهب وتطويرها، وتأسيس صناديق وطنية لدعم الاستثمارات في التكنولوجيا المتقدمة، وإنشاء صندوق وطني للاستثمار في الابتكارات والمشاريع

الناشئة، وتأسيس مجلس وطني للابتكار ومرصد للعلوم والتكنولوجيا لمتابعة تنفيذ السياسات وقياس الأثر التنموي مع تقديم حوافز للشركات المتميزة، وتطوير بدائل تمويلية محلية ودولية، وتطبيق سياسة تكافؤ الفرص وعدم التمييز وتحسين بيئة العمل وجعلها أكثر تحفيزاً، وتطوير سياسات القبول بالاعتماد على سياسات قبول علمية وموضوعية تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والرغبات، وليس المعدل النهائي فقط، بما يضمن توزيع الطلبة على التخصصات وفق احتياجات سوق العمل.

إن تبني هذه التوصيات من شأنه أن يسهم في تحقيق نقلة نوعية في التعليم العالي الجزائري، ويعزز من قدرته على المنافسة إقليمياً ودولياً.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

أبو الحسن، ع.، عبد المعطي، إ. ح.، والسمان، أ. م. (٢٠٢٤). المجمعات التعليمية التكنولوجية المتكاملة نموذجاً لتطوير التعليم الفني الصناعي في مصر. *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، ٦(3)، 115.91

إبراهيم، ع. ع. أ.، والسكيتي، م. ب. إ. (٢٠٢١). أثر الثقافة التنظيمية في تعزيز الجودة الشاملة: تطبيق على عينت من العاملين بالمجلس الأعلى للجودة الشاملة. *المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات*، 6(6)، 41.11-

أسامة، د. (٢٠٢١). الوثائق الأرشيفية السمعية البصرية الرقمية للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري: نحو تعزيز الذاكرة الجمعية والتراث الثقافي الرقمي (مشروع ماد-مار) *Journal of Information Studies and Technology*.

بلميهوب، إ.، ودفرور، ع. ن. (٢٠٢١). التعاون الدولي في مجال التعليم العالي كهدف للتنمية المستدامة: حالة مبادرة استدامة التعليم العالي. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، 8(2)، 22.5-

بومزراق، ف. ز.، والمسوس، ي. (٢٠١٩). متطلبات سوق العمل مع برامج التعليم العالي: جودة المخرجات. *مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غليزان*.

<https://asjp.cerist.dz/en/downloadArticle/289/8/1/190169>

الداهان، م. (2018). الأهمية الاقتصادية للتعليم ومتطلبات تعزيز الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط الاقتصادي (رسالة ماجستير). *جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، قالمة*.

<https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/7521>

سمايي، م.، وبن عمارة، س. (٢٠٢٢). إصلاحات التعليم العالي في الجزائر بين متطلبات الكم وتحديات النوع: دراسة تشخيصية لمسار الإصلاحات. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، 8(1)، 616-640

شحات، و. (2022). النمو الاقتصادي في الجزائر: المحددات والآفاق. *جامعة الجزائر ٣*.

عمور، ع.، جلاب، م.، عزري، ن. (٢٠١٩). قراءة في أهم أشكال التعاون الجزائري-العربي في مجال البحث العلمي من خلال الاتفاقيات والعوائق التي تهدده: جامعة المسيلة نموذجاً. مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، (18).

عمران، م. (2023). واقع العلاقة بين الجامعة الجزائرية وبيئتها الاقتصادية في ظل نظام LMD (2004–2021) (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر ٣.

عويص، ل. م. م.، عبد المعطي، م. ي.، وحشين، ع. ح. (٢٠٢١). تعزيز التعاون البحثي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في مصر على ضوء خبرتي الصين وألمانيا. مجلة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ٥(7).

محمود، و. ع. م. (٢٠٢٤). استثمار الإنتاج المعرفي الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس مدخلاً لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة بنها (تصور مقترح). مجلة كلية التربية (أسيوط).

مشطر، ح.، وآخرون. (٢٠٢٠). دراسة تقييمية لمؤشرات التعاون الدولي في المرجع الوطني لضمان الجودة بالتعليم العالي ASJP.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/169413>

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية. (2025). التعاون الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

<https://www.mesrs.dz/index.php/cooperation-internationale-ar-1>

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية. (2023). توقيع اتفاقيات توأمة بين الجامعات الجزائرية وجامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا.

<https://www.mesrs.dz/index.php/fr/2023/03/signature-daccords-de-jumelage-entre-universites-et-ecoles-superieures-algeriennes-et-luniversite-de-doha-qatar-pour-la-science-et-la-technologie>

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية. (د.ت.). الاتفاقيات والنصوص القانونية.

<https://www.mesrs.dz/index.php/textes-juridiques-ar/conventions-ar/>

https://services.mesrs.dz/DEJA/fichiers_sommaire_des_textes/3-%20bis%20ar.pdf

ثانياً: المراجع الأجنبية

Al-Fanar Media. (2024, August 15). *How Arab universities can advance sustainability: 2 academics share ideas*.

Brandenburg, U., & Federkeil, G. (2007). *How to measure internationality and internationalisation of higher education institutions: Indicators and key figures*. CHE Centre for Higher Education Development.

https://www.che.de/downloads/How_to_measure_internationality_AP92.pdf

Cortese, A. D. (2003). The critical role of higher education in creating a sustainable future. *Planning for Higher Education*, 31(3), 15–22.

<https://www.aashe.org/wp-content/uploads/2017/07/Cortese-2003.pdf>

Erasmus+ National Office Algeria. (2024). *Greening workshop: Higher education institutions and the ecological transition*.

<https://erasmusplus.dz/news/greeningworkshop>

ICMED Project. (2020). *Policy brief for Algerian authorities: How can Algeria benefit the most from Erasmus+ international credit mobility*.

https://www.icmedproject.eu/wpcontent/uploads/2020/02/WP4_POLICY-BRIEF_ALGERIA.pdf

Leal Filho, W., Shiel, C., & Paço, A. (2016). Implementing and operationalising integrative approaches to sustainability in higher education: The role of project-oriented learning. *Journal of Cleaner Production*, 133, 126–135.

<https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2016.05.105>

Lozano, R., Ceulemans, K., & Scarff Seatter, C. (2015). Teaching organisational change management for sustainability. *Journal of Cleaner Production*, 106, 205–215.

<https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2014.02.054>

Maatallah, M., Lamsadfa, S., & Guennoun, A. (2024). The role of the university in sustainable development. *International Journal of Professional Business Review*, 9(9), 1–21.

Milev Journal of Research and Studies. (2022). Assessing the sustainability of higher education institutions from the perspective of Algerian universities' teaching staff. 8(1), 87–105.

Pan-African University & German Academic Exchange Service. (2023). *Higher education partnership for capacity building in sustainable development in Algeria*.

<https://www.academia.edu/110060897>